

الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية

Political and legal dimensions in the concept of climate justice

د، محمد خوجطة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

Khodjamohamed7@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
تتناول هذه الدراسة موضوع الابعاد السياسية والقانونية، لمفهوم العدالة المناخية، من حيث تحليل المضامين السياسية والقانونية لمفهوم العدالة المناخية، وللخلفيات المرتبطة بهذا المفهوم كخطاب مطلبى، يركز على حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي كالمساواة والانصاف، في تحمل الأعباء وتكاليف مواجهة تهديدات الاحتباس الحراري بين دول الشمال والجنوب	تاريخ الارسال: 2022-08-23
	تاريخ القبول: 2022-09-23
	الكلمات المفتاحية: ✓ العدالة المناخية؛ ✓ تغير المناخ ✓ حقوق الإنسان.
Abstract :	Article info
<i>This study deals with the issue of the political and legal dimensions of the concept of climate justice, in terms of analyzing the political and legal implications of the concept of climate justice, and the backgrounds associated with this concept as a demand discourse, based on human rights and principles of international law such as equality and equity, in bearing the burdens and costs of confronting the threats of global warming among the Nordic countries. and south.</i>	Received 23-08-2022
	Accepted 23-09-2022
	Keywords: ✓ climate justice ✓ Climate change, ✓ human rights

مقدمة:

تفاقت خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري أو الاحترار العالمي global warming، وأضحت تهديدا عالميا يشمل الإنسان والبيئة، ويؤدي الى تقويض الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للكيانات البشرية، ونشر المزيد من الفقر والحروب والمعاناة. وتمثل التغيرات المتصلة بتغير المناخ، في "تضاؤل المساحات المغطاة بالثلوج وتقلص الجليد البحري؛ و إرتفاع مستوى البحر ودرجات حرارة المياه؛ و زيادة تواتر درجات الحر القصوى وموجات الحر؛ والأمطار الغزيرة وزيادة المساحات المتأثرة بالجفاف؛ و إشتداد الأعاصير المدارية" (1).

ومنذ إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) في عام 1988، أضحت قضية تغير المناخ تتصدر جدول الأعمال السياسي الدولي، وبعد التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، وإبرام بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1997، فرض لأول مرة قيودًا على البلدان الصناعية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لقد أقرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 ثلاث مرات في ديباجتها، في المادة الثالثة والمادة الرابعة، أن مكافحة تغير المناخ هي مسؤولية مشتركة ولكن متباينة بين الأطراف، وتم التأكيد على ذلك في اتفاق باريس لسنة 2015، المتعلق بتنفيذ اتفاقية التغير المناخي، على المزيد من الدقة في هذا التمييز الثنائي، أي تقاسم المنافع والأعباء في مواجهة الاحتباس الحراري، حيث اقرت انه : "يجب على جميع البلدان الآن المساهمة في تنفيذ الاتفاقية، وفقًا للإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة" (2).

وظهر مفهوم العدالة المناخية في مطالب العديد من حكومات الدول والمنظمات غير الحكومية، مثل العدالة المناخية الآن Climate Justice Now ، ومبادرة العدالة المناخية Climate Justice Initiative، و الشبكة الدولية البيئية global environmental network، لتأكيد المسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في تغير المناخ، و الدين المناخي المستحق لجنوب الكرة الأرضية، كوسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف، بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة، الأكثر تضررًا من جراء التغيرات المناخية.

ويطرح مفهوم العدالة الاجتماعية، ضرورة توضيح مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، الذي أقرته إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992، إذ لا يوجد إتفاق دولي حتى الآن ينص على كيفية ترجمة مبدأ توزيع الأعباء، المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، و تطرح العدالة الاجتماعية أهمية التأكيد على التمييز بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، حيث يتوجب على الدول الصناعية تخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، وأن توفر الموارد اللازمة للدول النامية، حتى تتمكن هي أيضًا من المشاركة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ (3).

ولذلك بقي مفهوم العدالة المناخية في صلب النقاشات المرتبطة بالاحتباس الحراري، والاتفاقيات الأمية ذات الصلة بموضوع مكافحة التغيرات المناخية، وبعد إنعقاد أول قمة للعدالة المناخية في لاهاي بهولندا عام 2000، بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، حيث طالبت المنظمات الغير الحكومية التي تنشط في مجال تغير المناخ، بحقوق الأطراف الضعيفة بسبب تغير المناخ، ثم توالى المؤتمرات وزيادة أعداد منظمات المجتمع المدني المتخصصة في العدالة المناخية،

وفي 28 أوت 2002 أجمع ائتلاف من المنظمات الغير حكومية في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وصادر وثيقة مبادئ بالي للعدالة المناخية Bali Principles of Climate Justice، وهي مجموعة مبادئ تهدف إلى تعريف تغير المناخ من منظور حقوق

الإنسان والعدالة البيئية، ومن خلال 27 مبدأً أساسياً مدرجاً في هذا الاعلان، تضمن الأسباب الرئيسية لتغير المناخ، التي تتعلق بتحديد المصادر الأولية لتغير المناخ، على أنها الدول الصناعية الشمالية والشركات عبر الوطنية، والتأكيد على حقوق المجموعات المتأثرة بتغير المناخ، وتحديد التدابير الخاصة اللازمة لمكافحة تغير المناخ (4).

وفي عام 2009 تم تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية Climate Justice Action Network، التي تبنت فكرة "تغير النظام لا تغير المناخ"، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغييرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي (5).

تنظر العدالة المناخية إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، باعتبارها قضية أخلاقية وقانونية وسياسية، بدلاً من التعامل مع تغير المناخ باعتباره - فقط - قضية بيئية، العدالة المناخية من خلال، ربط آثار تغير المناخ بالأفكار المهمة لعدالة البيئية والإنصاف، ودراسة مواضيع مثل المساواة وحقوق الإنسان، الحقوق الجماعية والعدالة بين الأجيال والمسؤوليات التاريخية لتغير المناخ.

كما تطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى، بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ، سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف"، أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة، مما يتطلب معرفة كيفية تحقيق العدالة المناخية (6).

وينظر الى العدالة المناخية من جهة أخرى، كتطور للعدالة البيئية، والتي تعني أن كل الكائنات الحية لها حق طبيعي، في الوصول والحصول على الموارد اللازمة، للحصول على قدم المساواة لفرصة البقاء، ويحق لهم العيش من دون الأذى، ومن جهة أخرى ينظر اليها كجزء من حركة العمل المناخي، يعمل دعاة العدالة المناخية، على إيجاد حلول لقضايا المناخ ومشاكل الطاقة، بهدف ضمان حقوق جميع الناس والأجيال القادمة (7).

تضمن اتفاق باريس الذي تم التوقيع عليه في 12 ديسمبر 2015، ودخل حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016، تحديد آليات تحقيق هدف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين، مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة، ودرجت لأول مرة مفهوم العدالة المناخية في اتفاقية دولية ملزمة "، وإذ تشير الى أهمية مفهوم "العدالة المناخية" لدى البعض، وذلك عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ (8).

وعلى الرغم من تضيق مجال العدالة المناخية في اتفاق باريس، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية لا يزال متجذراً بعمق في مطالب دول الجنوب، بالإضافة الى إن تقاسم الدول لعبء المناخ (تقاسم الأعباء)، هو مسألة مرتبطة بالإنصاف، إذا حددت الاتفاقية مبدأً للمسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، لتوجيه إستجابة عالمية "عادلة" لتغير المناخ، فإن تفسيرها وتنفيذها ليسا أمرين بسيطين، حيث لم يوجد بعد تعريف دقيق أو مشترك، لمبدأ أو آلية القياس لمستوى مسؤولية الدول.

ومع استمرار زيادة انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وبطأ تنفيذ السياسات الهادفة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، حسب بيانات عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)، والإجماع المتزايد على أن الابتكار التكنولوجي وحده أثبت محدوديته وعدم كفايته، لمواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ، يزداد الاهتمام بمفهوم العدالة المناخية، من خلال أبعاده السياسية والقانونية، كمنظور قوياً لمناقشة تحديات مواجهة الاحتباس الحراري ومخاطره المتفاقمة.

1- إشكالية الدراسة: ماهي الابعاد السياسية و القانونية المؤسسة لمفهوم العدالة المناخية؟

- ومنه تطرح الإشكالات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم العدالة المناخية؟

- ماهو المحتوى السياسي للعدالة المناخية؟

- ماهو المحتوى القانوني للعدالة المناخية؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: الاوضاع الغير متكافئة في مواجهة تغير المناخ هي التي تدفع الى البحث عن عدالة مناخية.

الفرضية الثانية: كلما زادت الحاجة الى التعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ، زاد انتشار مفهوم العدالة المناخية.

الفرضية الثالثة: كلما كانت نتائج مواجهة تغير المناخ محدودة، زادت الحاجة الى ترسيخ مفهوم العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية.

3- الإطار المنهجي: وقصد تحليل إشكالية الدراسة، والإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة وللإحاطة بكل جوانبه، اعتمدت الدراسة على المقترَّب المتعدد المناهج، حيث تطلب الموضوع اعتماد المنهج التاريخي و المنهج التحليلي، بالإضافة الى المنهج الوصفي في وصف الظواهر وتحليلها، و تقديم نتائج الدراسة.

4- تقسيم الدراسة : تقسم الدراسة الى ثلاثة اقسام، في القسم الأول يتم دراسة مفهوم العدالة المناخية من حيث التعريف والخصائص، وفي القسم الثاني يتم تحليل الابعاد القانونية للعدالة المناخية، وفي القسم الثالث يتم دراسة الابعاد السياسية للعدالة المناخية وتقديم استنتاجات الدراسة.

أولاً - تعريف العدالة المناخية:

على الرغم من أنه ليس هناك إتفاق على تعريف عام وجامع لمفهوم العدالة المناخية، وإنما هناك مجموعة من التعاريف، التي سعت الى ضبط المعنى الدقيق لمفهوم العدالة المناخية، والذي يتفق على فكرة أن المناخ سيؤثر بشكل غير متناسب، على الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على الوقاية أو التكيف مع تغير المناخ .

كما أنه لا يوجد مفهوم واحد يميز خطاب العدالة المناخية، فالمفهوم يتصف بأكثر من خاصية حسب المصدر الذي يقدمه، مما يجعل مهمة تقديم تعريف عملي للعدالة المناخية مهمة صعبة، وفي مقابل ذلك من السهل إستنتاج أن العدالة المناخية، نشاط مطلبى متعدد، سمته الغالبة هي خضوعه للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على خلفية تغير المناخ .

وتعني العدالة المناخية «التأكد من أن المجتمعات والأفراد والحكومات، لديها القوانين الموضوعية والحقوق الإجرائية، المتعلقة بالتمتع بمكان آمن ونظيف وصحي ومستدام البيئة، ووسائل اتخاذ أو التسبب في اتخاذ تدابير وطنية، تشمل الأنظمة التشريعية والقضائية، وعند الاقتضاء على المستوى الإقليمي والدولي، للتخفيف من مصادر تغير المناخ، وتوفير التكيف مع آثاره بطريقة تحترم حقوق الإنسان»⁽⁹⁾.

فالعدالة المناخية تسعى إلى الجمع بين مناقشة تغير المناخ وحقوق الإنسان، بطريقة عادلة لمعظم المجموعات البشرية المعرضة لتهديدات تغير للمناخ⁽¹⁰⁾، ويرى دافيد ايسترن أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساساً لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، تدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية"⁽¹¹⁾.

والعدالة المناخية هي أيضا وسيلة "تحمّل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم، تبعاً لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة، وأساليب مجابهة هذا التلوث" (12).

و عرفها كيربر غيرمو kerber Guillermo بأنها: "رؤية لإزالة وتخفيف الأعباء الغير متكافئة التي أنتجها تغير المناخ ، وهي المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق مشاريع وسياسات التي تعالج تغير المناخ ،والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز" (13).

كما يرتبط مفهوم العدالة المناخية بحوكمة توزيع أعباء تغير المناخ، على كافة الأفراد والجماعات فهي تعني بالنسبة لإكرسلي روبن ECKERSLEY ROBIN: "التوزيع بالتساوي من حيث الأعباء والتكاليف لحماية حقوق الإنسان، والتخفيف خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع" (14).

ومن جهة أخرى يستخدم مفهوم العدالة المناخية ،للنظر في حقوق الانسان والمساواة والحقوق الجماعية، والمسؤولية التاريخية فيما يتعلق بتغير المناخ، فيشير مفهوم العدالة المناخية ،الى أسباب واثار تغير المناخ التي أدت الى غياب العدالة ،وخلقت عدم المساواة والظلم خاصة عند الأشخاص الضعفاء، فيأخذ مفهوم العدالة المناخية أحد أهم المعاني الجوهرية للعدالة، حيث الأكثر ضعفا هم الأكثر جدارة بالجهد لحمايتهم من الأذى، وهذا يتطلب التوزيع العادل لعبء التكلفة الاقتصادية، وعبء الآثار المناخية السلبية والموارد التكيفية والتخفيفية، وبهذا المحتوى تسعى العدالة المناخية، إلى معالجة عدم المساواة الثلاثية المتعلقة بالمسؤولية والضعف والتخفيف (15).

كما يتضمن مفهوم العدالة المناخية حسب ستيف فاندرهايدن Steve Vanderheiden، معنى " التوسع في العدالة البيئية، حيث ينصب التركيز على غازات الدفيئة التي يتم الشعور بآثارها على نطاق عالمي، مما يستلزم تعبير سياسي مختلف عن العدالة البيئية، التي نشأت من الاستجابات للتلوث من مصدر محدد" (16)، وبهذا المنعى العدالة المناخية هي "إطار تفسيري يتم من خلاله الفحص والتقييم لاستجابات لتغير المناخ، نشأت من عدد من الناشطين السياسيين والتقاليد النظرية ، والدعوة إلى نهج إتجاه تغير المناخ، يكون محوره الإنسان ومعنيًا به بشكل عام مع الإنصاف" (17).

وقد قدمت مؤسسة ماري روبنسون لعدالة المناخ Mary Robinson Foundation climate justice رتبت مضامين العدالة المناخية كما يلي:

1- الجوانب الإنسانية والاجتماعية والإنمائية لتغير المناخ.

2- التكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

3- التنمية العادلة منخفضة الكربون.

وفقاً لتعريف مؤسسة ماري روبنسون للعدالة المناخية، فإن العدالة المناخية تربط حقوق الإنسان والتنمية بتحقيق نهج محوره الإنسان، وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً، وتقاسم أعباء ومنافع تغير المناخ وحلها بإنصاف، والتي تتضمن التفاهات العلمية، وتقر بالحاجة إلى الإشراف العادل على موارد العالم، وتتضمن سبعة مبادئ للعدالة المناخية، مستمدة من القانون الدولي العام، ومفاهيم حقوق الإنسان وهي:

(1) احترام حقوق الإنسان وحمايتها؛

(2) دعم الحق في التنمية؛

(3) تقاسم المنافع والأعباء بشكل منصف؛

(4) التأكد من أن القرارات المتعلقة بتغير المناخ هي قرارات تشاركية وشفافة ومسؤولة.

(5) إبراز المساواة والإنصاف بين الجنسين؛

(6) تسخير القوة التحويلية للتعليم من أجل الإشراف على المناخ؛

(7) استخدام شراكات فعالة لتأمين العدالة المناخية (18).

ومن خلال التعاريف المقدمة نستنتج أن مفهوم العدالة المناخية يتضمن العناصر التالية:

- التمييز بين اثنين من أنماط المشاركة في السعي لتحقيق العدالة المناخية، فهي كحركة إجتماعية تطالب بتغيير الرؤية و السياسات العامة ، في مواجهة اثار الاحتباس الحراري ، و كتحقيق معياري على خلفية المعرفة المتراكمة ، حول عدم استقرار المناخ بسبب الأنشطة البشرية ، وكذلك عدم المساواة الموجودة في جميع أنحاء العالم في تحمل تكلفة مواجهتها.

- إنها رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتكافئة التي يسببها تغير المناخ، والالتزام بمعالجة العبء غير المتناسب لأزمة المناخ على الفقراء والمهمشين، والاعتراف بأن الأكثر ضعفاً هم الأكثر استحقاقاً.

- إنها مزيجاً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان، التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية.

- إنها وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضرراً من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول في هذه التغيرات.

- إنها مرتبطة بمعاني التضامن بين دول الشمال الصناعية، المسؤولة عن تغير المناخ، ودول الجنوب الفقيرة الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ.

1 - الابعاد السياسية للعدالة المناخية.

لا تقتصر العدالة المناخية كنشاط، على تقديم نقد للوضع الحالي للعالم، ولكنها تساهم في تطوير رؤية سياسية و قانونية، كاستجابة للتحدي الذي فرضه تغير المناخ، يميزها إتجاهين مختلفين ، فهي كنشاط سياسي لتحقيق العدالة المناخية ، تمثل مسعى للممارسة الاجتماعية ومحرك للتغيير، موقعها في الغالب المجتمع المدني ، وهي كتحقيق مبدئي ينصب تركيزه ، على خلفية المعرفة المتراكمة حول عدم استقرار المناخ، بسبب الأنشطة البشرية ، وكذلك عدم المساواة الموجودة في العالم والتي يهدد تغير المناخ بتفاقمها.

منذ قمة ريو في سنة 1992 تم وضع عدد من المبادئ، لمراعاة "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، للبلدان المختلفة في مساهمتها في تغير المناخ، و تطورت هذه المبادئ من خلال العلاقات الجيوسياسية ، والعلاقات الدبلوماسية بين الدول ، والتأثير المتزايد للجهات الفاعلة الجديدة في أنظمة التفاوض بشأن المناخ (19)، كمجموعات البلدان النامية ، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ، ومشاركة المنظمات غير الحكومية.

يرتبط البعد السياسي للعدالة المناخية، في الجدل الذي يطرح في إطار المفاوضات حول تغير المناخ بين الدول، وفي مطالب الدول النامية وحركات المجتمع المدني، والتي ترتبط بشكل أساسي بثلاثة أنواع من القضايا:

- قضية مسؤولية الدول الصناعية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، كيف ستحدد هذه المسؤولية؟ وكيف سيتم التعويض؟

- قضية الأوضاع المتباينة بين الدول في مواجهة تغير المناخ، ماهي نقاط الضعف المتباينة بين الدول الصناعية والدول النامية، و

كيف تتم مساعدة الدول المتضررة من التغير المناخي؟

- قضية التكيف في مواجهة تغير المناخ، كيف يتم تحديد الموارد للدول والشعوب الضعيف في مواجهة تغير المناخ؟

ويمكن حصر محتوى العدالة المناخية في أربعة محاور أساسية، وهي المطالبة بالمسؤولية التاريخية للمتسببين بتغير المناخ، وطبيعة التكيف في مواجهة تغير المناخ، بتصحيح المظالم المرتكبة أم بتوزيع الأعباء ؟ والجدل حول الحق او المساواة في إصدار انبعاثات الغازات في الجو، وقضية الالتزام بحقوق الأجيال القادم فيما يخص تغير المناخ.

1- المسؤولية التاريخية في العدالة المناخية.

مع نهاية التسعينات ظهرت عدة حركات من المجتمع المدني، في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا تطالب بإسم العدالة المناخية بالمسؤولية التاريخية، للدول والشركات الأكثر ثراءً عن تدهور البيئة، من خلال التراكم التاريخي والحالي للثروة، عن طريق حرق الوقود الأحفوري واستخراج السلع المشتركة الأخرى من أنظمة البيئة، وعليه فإن الأسباب الجذرية لأزمة المناخ، مرتبطة بمراحل متعددة من عمليات الإنتاج والاستهلاك التي حدثت في الماضي الاستعماري، حيث تم استغلال البشر و موارد الأرض، وأساءوا استخدام حقوق المجتمعات المستعمرة، لتحقيق مصالح الخاصة مكنتهم من تحويلها، الى وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن في موازين القوى⁽²⁰⁾، وتقر مطالب العدالة المناخية، أن هذا النموذج نفسه الذي يطلق اليوم العنان، للاستغلال المفرط للطبيعة والأراضي والشعوب والهويات، لا سيما في دول الجنوب⁽²¹⁾، ومن هذا المنظور فإن المنطلق في تحقيق العدالة المناخية، هو الأخذ في الاعتبار الآثار السابقة والحالية للاستعمار ومخلفاته، في بناء الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والمحلية لمواجهة التغير المناخي⁽²²⁾.

وتظهر العدالة المناخية حسب هذا التيار، كدعوة لتحديد المسؤوليات التاريخية في أزمة المناخ، حيث كان إحتلال الأرض واستغلال الطبيعة والبشر، بمثابة بداية لطريقة إدراك وفهم الأسباب التي ساهمت في تغير المناخ، فقد أدى الاستعمار إلى تهجير مجتمعات السكان الأصليين، والمنحدرين من أصل أفريقي وآسيوي وأمريكي، وإنكار الحقوق الأساسية لهؤلاء السكان، واستخدمت الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عشوائي، وتم الاستيلاء العنيف للموارد الطبيعية، والاستخراج والسيطرة والاستغلال لهذه الموارد، بشكل عشوائي تزامن مع محو الشعوب والثقافات والأقاليم، وإخلال لتوازن الطبيعة الذي تسبب في بدء أزمة المناخ⁽²³⁾.

ونظرا الى استمرار هذه الأوضاع التي تشكلت في الماضي الاستعماري، حيث لا يزال أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في التدهور البيئي، يعانون أكثر من غيرهم من تغير، يسعى أنصار العدالة المناخية إلى توسيع نطاق العمل المناخي، لتوسيع نطاق محاسبة الدول على الظلم التاريخي المستمر المناخ، وتقديم التعويضات اللازمة، إعتبارا من أن تحقيق التحول المنهجي تحت راية العدالة المناخية، يتطلب تفكيك علاقات الهيمنة، حيث أن مفهوم التنمية قد تم تشكيله تاريخيا، من خلال السياق الاستعماري الذي ميز البناء السياسي والاقتصادي للعالم⁽²⁴⁾.

ومن هذا المنظور تعتبر قضية مواجهة المسؤولية التاريخية للاستعمار، أحد أكثر التحديات السياسية في مواجهة تغير المناخ. نتيجة للتأثيرات الواسعة الانتشار، عن الزيادات الملحوظة في تواتر وشدة الظواهر المناخية، والتي من المتوقع أن تزداد من حيث المدى والحجم في العقود القادمة⁽²⁵⁾، وتعرض المناطق في الجنوب لخسائر وأضرار دائمة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية المصاحبة لها، مثل فقدان الثقافة والهوية والتنوع البيولوجي، والتي لا يمكن قياسها وتقديرها ماليا⁽²⁶⁾.

وفي هذا المضمون قدمت مجموعة ال 77 في قمة الجنوب في هافانا عام 2000، إشارة واضحة لهذه المسؤولية التاريخية، حيث تضمن بيان المجموعة: "نحن نعتقد أن أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في العالم الصناعي غير مستدامة، ويجب تغييرها لأنها

تهدد بقاء الكوكب ذاته. .. نحن ندعو إلى حل المشكلات البيئية العالمية والإقليمية والمحلية التي تواجه البشرية، على أساس الاعتراف بالديون البيئية، ولبدء المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان المتقدمة والنامية" (27).

يجادل المدافعون عن مبدأ المسؤولية التاريخية عن مقارنة العدالة التصحيحية، التي تؤكد بأن التوزيع العادل للأعباء في مواجهة تغير المناخ، لا يمكن أن يكون غير مبال بالممارسات التي تمت في الماضي، وأن المعيار في تحديد المسؤولية مرتبط بالدور التاريخي للدول الاستعمارية، وليس لمستوى الثراء الذي بلغته بعض الدول كمعيار لتوزيع الواجبات، لأن تغير المناخ هو نتيجة مجموع النشاط البشري، الذي هيمنت فيه الدول الاستعمارية على بقية الشعوب لفترة تاريخية طويلة (28)، وأن البلدان والمناطق المعرضة بشكل غير متناسب لمخاطر المناخ، لم تساهم في حدوث تغير المناخ ولم تستفد من مرحلة تشكله، بل إنهم الآن معرضون للخطر أكثر من الدول المتسببة فيه، وعليه يجب أن تتحمل البلدان المتقدمة عبء خفض الانبعاثات، ليس لأن لديها الوسائل للقيام بذلك وحسب، ولكن لأنها تتحمل عبئاً أخلاقياً، وواجب تصحيح الآثار الضارة لتغير المناخ كمستفيدين من الممارسات السابقة (29).

2- العدالة التوزيعية مقابل العدالة التصحيحية.

أحد الأبعاد السياسية التي يطرحها مفهوم العدالة المناخية، هو المطالبة بوضع نظرية للعدالة المناخية، ولا سيما من خلال وضعها إما في معيار العدالة التصحيحية، أو في معيار العدالة التوزيعية، حيث تركز العدالة التوزيعية على المستويات النسبية للأشخاص، من حيث القدرة في الوصول إلى السلع أو الموارد، إذ يعتبر تغير المناخ عامل من عوامل الندرة، إما بشكل مباشر لأنه يحرم الأفراد من السلع البيئية (مياه الشرب، والأراضي الصالحة للسكن، الأراضي الصالحة للزراعة... الخ)، أو بشكل غير مباشر لأن مكافحة الاحتباس الحراري، تتطلب الحد من استخدام موارد الكربون، وتطرح العدالة التوزيعية السؤال التالي: كيف يمكن لهذه الموارد البيئية التي أصبحت نادرة، أن يتم توزيعها بشكل منصف بين الأفراد؟

يعرف يوهانسون ستينمان Johansson-Stenman العدالة التوزيعية بالتأكيد على أن: "العدالة التوزيعية التي نستخدمها هنا بالتبادل مع الإنصاف، تتعلق بالتفضيلات الأخلاقية لتوزيع المنافع والأعباء الاجتماعية والاقتصادية بين مجموعة من الأفراد" (30)، كما يشار إلى العدالة التوزيعية أيضاً باسم نظرية الإنصاف، يصف قوردون والكر Walker Gordon معايير الأحكام المعيارية للإنصاف، من خلال طرح السؤال: "من الذي سيستفيد؟ ومن الذي سيتحمل كاهله نتيجة المشاريع وقرارات البرنامج المتعلقة بالبيئة" (31).

ومن أهم المبادئ التي أوردها سيمون كاني Simon Caney لتوجيه مثل هذه الأحكام:

- التوزيع العادل للسلع و / أو الأعباء بين الأطراف المعنية.
- التوزيع على أساس الأعباء على أساسها المساهمات الإيجابية و / أو السلبية للوضع، والمثال التطبيقي على ذلك: مبدأ وجود الملوثون يدفعون تكاليف التنظيف، وحسب سيمون كاني Simon Caney فإن العدالة التوزيعية، تنشأ في مواجهة تغير المناخ، وتطرح تساؤلين الأول يتعلق بالتوازن الذي يجب تحقيقه، بين ضمان عدم تضرر الأشخاص من التغيرات المناخية، والتأكد من أن السياسات المطلوبة، لمنع التغيرات المناخية الضارة، ليست مرهقة بلا داع، والتساؤل الثاني فيتعلق بكيفية توزيع التكاليف، التي تنطوي عليها مكافحة تغير المناخ الخطير، على المكلفين بالواجبات لمعالجة هذه الأسئلة (32).

وفي مقابل العدالة التوزيعية تسعى العدالة التصحيحية، إلى تحميل الدول الصناعية مسؤولية الأخطاء التي ساهمت في تغير المناخ، فقد تطورت هذه الدول اقتصادياً واجتماعياً، من خلال إطلاق كميات كبيرة جداً من غازات الدفيئة، وبالتالي ساهمت بشكل مؤكد في تغير المناخ، وحسب مضمون العدالة التصحيحية، فمن الواضح أن هناك حقيقة الاختلاف في المسؤولية بين الدول،

فالبلدان الصناعية هي المسؤولة في الغالب عن تغير المناخ، ودول الجنوب هي المتضررة وهي التي ستعاني أكثر، وتركز العدالة التصحيحية على فرضية التمييز في التوزيع العادل للأعباء، من منطلق معياري للعدالة المناخية، وبطريقة تراعي التفاوتات في الثروة أو الدخل في جميع أنحاء العالم⁽³³⁾، وتدعم هذه الحجج في شكل نظاماً للتعاون، يقبل فيه من هم أكثر ثراءً واجب العدالة إتجاه من هم أقل ثراءً، وهي بذلك ليست على النقيض من حجج العدالة التوزيعية، فيما يخص الوصول الى نتائج تصحيح الأوضاع، بين الدول الصناعية والدول النامية في مجال تغير المناخ⁽³⁴⁾.

كما تطالب العدالة التصحيحية بتثبيت المسؤولية عن الخطأ، وإلقاء عبء التكيف مع تغير المناخ على الدول، وحشد المسؤولية للحد من تغير المناخ، ومن استخدام هذه الدول لامتصاص الغلاف الجوي قدرات غازات الدفيئة، بما يتجاوز ما هو مسموح لهم، حيث تطالب العدالة التصحيحية بتحميل البلدان المتقدمة، المسؤولية الأخلاقية لتحمل عبئاً أكبر في الاستجابة العالمية لتغير المناخ⁽³⁵⁾، وأن يتم وضع البلدان المتقدمة، للمساءلة في نظام دولي لتقاسم الأعباء، كما تتضمن العدالة التصحيحية الالتزام بتوزيع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفقاً للبلدان والجهات الفاعلة المعنية، وتدابير التعويض التي تم التفاوض عليها في اتفاقيات المناخ الدولية، كما تتضمن أيضاً إعادة توزيع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال مراعاة المظالم المرتبطة بتغير المناخ، في مسارات التفاوض المتعدد الأطراف، حيث يتم الاخذ بعين الاعتبار، الأوجه المتعددة للظلم بسبب تغير المناخ، وبالشكل الذي يؤدي الى تحديد مفهوم العدالة المناخية والاستجابات السياسية له⁽³⁶⁾.

وقد أستقطب النقاش الذي شمل المفاوضات او اللقاءات حول المناخ، خلال المؤتمرات السنوية للأطراف التي تجمع الدول الموقعة على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، في إتجاهين رئيسيين في مطالب العدالة المناخية: أحدهما يعنى مفهوم العدالة الإصلاحية، والآخر يصر على الطبيعة التوزيعية للمشكلة، ومع أن كلا النهجين التوزيعيين والتصحيحيين، يتقاربان من نواحٍ عديدة، فالعدالة المناخية تدور حول التوزيع العادل لتحمل أعباء تغير المناخ، وأن يكون التخصيص متباين بين الدول الصناعية و الدول النامية، وأنه يتعين على البلدان الصناعية، أن تتحمل عبئاً أكبر في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، أما الخلافات الأساسية فترتبط بالطرق المتبعة للوصول إلى تحقيق ذلك عملياً⁽³⁷⁾.

3- المساواة مقابل الحقوق الأساسية.

ينطلق التعارض بين مقارنة المساواة والحقوق الأساسية في التأسيس للعدالة المناخية، من بديهية أخلاقية عالمية غير متميزة على نطاق واسع⁽³⁸⁾، على أساس دعم نظام الحصص الجوية المتساوية، ومن فكرة أن الغلاف الجوي هو مورد يخص الجميع، ويتبع ذلك حق كل فرد في الانتفاع به على قدم المساواة مع غيره، وأن حقوق الانبعاث يجب أن توزع بالتساوي في جميع أنحاء العالم⁽³⁹⁾، ولذلك يُطلق عليه أيضاً مبدأ حصص الغلاف الجوي المتساوية، وي طرح ذلك جدلاً في التمييز بين نمطين من الحجج: أحدهما يعالج إستخدام قدرة الكوكب على امتصاص الكربون، كسلعة ضرورية للبشر لهم الحق في المشاركة حسب مقارنة المساواة؛ ويستند الجانب الآخر على الحقوق الأساسية، التي ستتضرر من جراء المساس بسلعة مهمة لمناخ الكوكب، تتطلب الحفاظ عليها لحماية حياة وإستقرار البشر و البيئة.

و يصف ستيف فاندريهيدن Steve Vanderheiden الجو بأنه "منفعة مشتركة لأطراف متعددة لها مطالب متنافسة، وتطالب بالفصل بموجب أحكام العدالة"⁽⁴⁰⁾، ومن بين جميع المقاربات الخاصة بالعدالة المناخية، هناك القليل من المواقف، التي تقترح قانوناً نظام التوزيع المتساوي لخصص الغلاف الجوي، كما يفعل نهج الحصص المتساوية، و تعود فكرة الحق المتساوي في الوصول إلى الغلاف الجوي، الى إقتراح طرحه هنري شو Henry Shue لأول مرة⁽⁴¹⁾، وتم تداوله في المناقشات المبكرة في مفاوضات

المناخ الدولية، المتعلقة بتحقيق الإنصاف في المعاهدات الدولية بشأن تغير المناخ⁽⁴²⁾، وشكلت فكرة حق الإنسان في "انبعاثات الكفاف"، أهمية في المناقشات حول أخلاقيات تغير المناخ، في سياق مختلف لانبعاثات الأوزون المدافعون عن هذا المنطق، الذين يصرون على أن نظامًا متساويًا في الغلاف الجوي، يفرض واجبًا أخلاقيًا على أعضاء البلدان المتقدمة، لقبول حقوق مخفضة لإصدار انبعاثات الغازات⁽⁴³⁾.

وفي مقابل مطالبة المساواة إلى الغلاف الجوي، تنطلق مقارنة الحقوق الأساسية لتأسيس واجبات أخلاقية، لحماية المصالح الأساسية لمن هم عرضة لتأثيرات تغير المناخ⁽⁴⁴⁾، ويطالب المدافعون عن الحقوق الأساسية، بضمان توفر المطالب المتساوية الخاصة بالمصالح الحيوية للإنسان في الصحة والعيش⁽⁴⁵⁾، ويعارضون منطلقات المساواة في الوصول إلى الغلاف الجوي، اعتمادًا أيضًا على مبادئ حقوق الإنسان، وهي أن تغير المناخ يهدد الحياة والسلامة الجسدية والصحة والمعيشة، لأفراد المجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ، وأن هذه المصالح أساسية لدرجة، أن حمايتها مسألة تتعلق بحقوق الإنسان، ويعتبر سيمون كاني أن نهج حقوق الإنسان، هي العتبة التي يجب السماح بتجاوزها، وأن تهديد تغير المناخ البشري المنشأ، يخرق هذه العتبة⁽⁴⁶⁾، وبين دافيد ميللر David Mille «للناس حقوق الإنسان في كل ما هو ضروري لتلبية احتياجاتهم الأساسية كبشر، لكن لا يمكنهم المطالبة بالحق في أي وسيلة، يفضلون استخدامها لتلبية هذه الاحتياجات»⁽⁴⁷⁾.

وكما بين تيم هايورد Tim Hayward "يجب أن تكون موضع انبعاثات الكربون من حقوق الإنسان، لأن حياة الإنسان الكريمة لا تعتمد عليها بطبيعتها، وأنه يمكن أن تكون احتياجات المعيشة دون تنمية إقتصادية تعتمد على الوقود الأحفوري، وقد تحقق ذلك تاريخيًا، لأن الحق في الحد الأدنى من الانبعاثات، قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة الانبعاثات المفرطة بدلاً من حلها"⁽⁴⁸⁾، ولذلك حسب فولفغانغ ساكس وتيلمان سانتاريوس Wolfgang Sachs and Tilman Santarius "يجب ألا يُنظر إلى ما يدين به الأثرياء للفقراء على أنه "المزيد من الانبعاثات" ولكن كحصة عادلة من الفوائد التي حصلوا عليها من استخدامهم المفرط للغلاف الجوي"⁽⁴⁹⁾.

وتكشف الخلافات بين التيارين، في مضمون العدالة المناخية، عن حدة النقاش حول توزيع الحقوق والمسؤوليات، على الرغم من الزخم في السعي لتوظيف خطاب وأدوات حقوق الإنسان، في مطالب العدالة المناخية، فلا تزال هناك قضايا وشكوك حول خلفيات استخدام حقوق الإنسان من أجل غايات بيئية، لأن هذه الحجج ليست دائمًا بالوضوح، الذي يميز العلاقة بين المصالح والحقوق⁽⁵⁰⁾.

4- العدالة العالمية مقابل الأجيال القادمة.

يرى بعض المنظرين أن العدالة المناخية، لا يمكن أن تتوقف عند حدود المسؤولية على خلفية التفاوتات العالمية، ولكن يجب أن تكون أيضًا حول المسؤوليات إتجاه الأجيال القادمة⁽⁵¹⁾، وينطلق هذا التيار من الجمع بين مفاهيم العدالة، بالتركيز على الأعمال المتعلقة بالتواصل بين الأجيال بنظرة مستقبلية⁽⁵²⁾، على أساس مبدأ المساواة بين الأجيال أو العدالة بين الأجيال، وهو مفهوم عالمي واسع الانتشار وعابر للثقافات.

ويتضمن الوعي المتزايد بالواجب الأخلاقي، لضمان أن الأجيال القادمة من البشرية، ستعيش حياة كاملة وصحية، مدعومة بالكرامة والحقوق التي وعد بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا يتطلب تلبية احتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم⁽⁵³⁾.

وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، التأسيس لنهج العدالة المناخية للأجيال القادمة، لحماية عالم الأجيال القادمة، وضمان العدالة بين الأجيال، وقد تدعم ذلك بأكثر من 200 إتفاقية دولية

وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تعترف بالحاجة إلى حماية رفاهية الأجيال القادمة، وتؤكد على الترابط بين التنمية ومواجهة التغير المناخي⁽⁵⁴⁾.

وقد تطور النقاش حول العدالة بين الأجيال والمسؤوليات إتجاه الأجيال القادمة، إلى نقاش اقتصادي في تنظيم سياسة مواجهة التغير المناخي، ترتبط بكيفية خصم تكاليف مكافحة تغير المناخ، وحول تبرير إتخاذ إجراءات اليوم ومقدارها من أجل جني فوائد في المستقبل، ويبين هيجر روبرت Heeger Robert أنه إذا أردنا توضيح ما تنطوي عليه المسؤولية إتجاه الأجيال القادمة في ضوء تغير المناخ، فهناك بعض الأسئلة المعيارية الرئيسية، التي سنحتاج إلى معالجتها حول تغير المناخ وحول استجابتنا له:

- كيف يجب أن نستجيب لعدم اليقين؟ لأننا غير متأكدين مما ستكون عليه آثار تغير المناخ، كما أننا غير متأكدين بنفس القدر من الآثار المترتبة على عملنا استجابة لذلك.

- كيف ينبغي تقييم انبعاث غازات الاحتباس الحراري؟

- تطبيق تحليل التكلفة والعائد التقليدي، غير مناسبة لتقييم مشكلة تغير المناخ، لان مشكلة تغير المناخ لها طبيعة طويلة الأجل، وتتجاوز الإطار الاقتصادي التقليدي، وتوقع التكاليف والفوائد في المستقبل طويل الأجل، مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة، لأننا لا نعرف بالضبط كيف سيبدو الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب، وما هي التغيرات التكنولوجية والاجتماعية التي ستحدث؟ وما هي الآثار السلبية المحددة لتغير المناخ؟⁽⁵⁵⁾

وتكشف التحديات التحليلية التي يطرحها ستيف فاندرايدن Steve Vanderheiden حول المصالح المتوقعة للأجيال القادمة، عن قضية الانصاف بين الأجيال فيما يخص تغير المناخ، والتي ترتبط أيضا بالتحديات التي طرحها الأجيال القادمة، من خلال مواجهة الإشكالات التالية: على أي أساس نحن مدينون لأفراد آخرين، في شكل قيود مستقبلية مكلفة على أفعالنا، من النوع المطلوب للحد من إجمالي الانبعاثات الحالية؟ وبقدر ما يستلزم ذلك بعض الرفاهية وتقليل الاستهلاك الحالي، فما مقدار التضحية المطلوبة من أجل الوفاء بالتزاماتنا إتجاه الأجيال القادمة؟ كم يجب أن نعرف عن المستقبل من أجل التعرف على مثل هذا التزامات؟ كما يجب أن نعرف أيضا ما هي أنواع الأنشطة، أو الحياة التي يفضلون متابعتها؟ يجب أن نعرف ما هي التقنيات التي سيتم تطويرها في المستقبل؟ هل يهم أم لا ما إذا كنا نتوقع شعوب المستقبل، ستعيش في عالم مشابه لعالمنا تقريباً؟ أم أن الاختلافات التي يجلبها المستقبل، ستفصل الأجيال الحالية عن المستقبل؟⁽⁵⁶⁾

ويعتبر ستيفن مارك جاردنير Stephen Mark Gardiner أن تغير المناخ يمثل تحدياً بين الأجيال، وأن البحث في مسألة تغير المناخ بإعتباره مسألة إنصاف بين الأجيال، تتطلب مناقشة مشكلة الأجيال بإعتباره التحدي الحقيقي⁽⁵⁷⁾.

أن الحجج المؤيدة للمسؤوليات إتجاه الأجيال القادمة، تعارضها حجج أخرى في اتجاه معاكس من حيث طرح مسألة تأسيس المسؤوليات بشكل هادف إتجاه أشخاص غير موجودين اليوم، وترداد صعوبة هذا السؤال، بالنظر الى أن معظم مفاهيم العدالة تتطلب مالكا موجودا للحق الذي يطالب به، و نظراً لأن الأجيال القادمة لم توجد بعد، فيبدو من غير الواضح، كيف يمكن المطالبة أو الحفاظ على حقوقها، وقد طرح ذلك قضية تضارب المصالح بين الأجيال فما يخص تغير المناخ⁽⁵⁸⁾.

ولسد فجوة غياب تمثيل مصالح الأجيال القادمة، في عمليات صنع القرار، إقترحت مؤسسة ماري روبنسون - العدالة المناخية، أن يتم تعيين الحراس العالميين The Guardians للأجيال القادمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، لتوفير صوت للأجيال القادمة، وللمساعدة في تحقيق العدالة بين الأجيال في سياق التنمية المستدامة، وبذلك يساعدون في تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية، التي تعيش في فقر وتخلف مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة.

وتقترح لتنفيذ مبدأ المساواة بين الأجيال المعايير التالية:

- 1-الفعالية: من حيث تحقيق الالتزامات بفعالية إتجاه الأجيال القادمة؛ بتحقيق التوازن بين مصالح الأجيال القادمة ومصالح الحاضر، وحماية الحق في التنمية لأشد الناس فقراً وضعفاً، وما إذا كانوا يوزعون الأعباء بشكل منصف.
 - 2-الجدوى السياسية: من حيث قابليتها لتحقيق في الواقع، وتكون مستدامة؛
 - 3-الشرعية الأخلاقية: من حيث التأكد من عدم انتهاكها القيم الأخلاقية (الديمقراطية) أو أنها لا تروج لقيم أخلاقية أخرى (59).
- 2-الابعاد القانونية في العدالة المناخية:**

يساهم استمرار عدم كفاية الجهود السياسية والقانونية، في مواجهة مخاطر الاحتباس الحراري، في التمسك بالمبادئ الأساسية للعدالة وحقوق الإنسان، في تغذية تطور العدالة المناخية كإطار حركة اجتماعية دولية، ويشمل الإطار القانوني لهذه الجهود، مبادئ القانون الدولي في مجال العدالة المناخية، والإلتزامات القانونية للدول في مجال تغير المناخ، والمسؤوليات المشتركة للدول بشأن تغير المناخ.

تشير العدالة المناخية في البعد القانوني إلى قوة الاسناد الحقوقي الذي تنطلق منه، حيث تهدف إلى تنفيذ القانون وضمان تطبيقه بشكل أوسع و أعمق، من خلال ربط تغير المناخ بمنظومة قوانين حقوق الانسان و البيئة ،و يربط سيمون كاني Simon Caney مفهوم العدالة المناخية بالنتائج القانونية من حيث فعاليتها او فشلها، معتبرا المسؤولية القانونية هدف العدالة المناخية، حيث تظل الأطراف المسؤولة عن تغير المناخ (الدول، بشكل فردي أو جماعي و الشركات و الأفراد والمؤسسات الدولية) ضمن القوانين السارية المفعول او التي يجب توسيع تفسيرها لتطالهم(60) .

وتستند المطالب التي تنشده العدالة المناخية في مواجهة تهديدات الاحتباس الحراري، الى عدد من مبادئ حقوق الإنسان والقانون البيئي المترابطة، التي يمكن تطبيقها على العمل المناخي، وتشمل المبادئ التالية:

1-مبادئ القانون الدولي في مجال العدالة المناخية

-المساواة وعدم التمييز:

تتطلب مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز، إتخاذ إجراءات لمعالجة آثار تغير المناخ غير المتناسبة على أشد الفئات تهميشاً، والانتصاف بشأنها وضمان إستفادة الأشخاص والجماعات والشعوب، في أوضاع الحرمان من الإجراءات المتعلقة بالمناخ، و"الحد من أوجه عدم المساواة"، وأن ذلك يشمل احترام حقوق الشعوب الأصلية احتراماً كاملاً، في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية "(61)، كما تتضمن المساواة وجوب " حماية حقوق الاطفال وكبار السن والأقليات والمهاجرين، وسواهم ممن يعيشون في أوضاع هشّة حماية فعالة، وينبغي أن تتصدر المساواة وعدم التمييز كل الإجراءات المناخية التي تتخذها الدول " (62) .

- الشفافية والشمول في الوصول الى المعلومات.

تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات (63).

وتشير مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بشكل واضح الى مبدأ الشفافية و الشمولية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية(64)، و التي تحمي حقوق المشاركة والحصول على المعلومات، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، الذي يضمن إتاحة فرص الحصول على المعلومات، عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل

المتعلقة بها ،وما تضمنته اتفاقية باريس تحديداً على التزام الأطراف بالتعاون لتعزيز مشاركة الجمهور والحصول على المعلومات بشأن الآثار المناخية والكوارث الطبيعية لجميع قطاعات المجتمع، وأن تُتاح خطط التكيف والتخفيف للجمهور وتمول وتوضع بشفافية بالتشاور مع الفئات المتضررة (65).

-الوقاية في مواجهة تغير المناخ.

وتتضمن إتخاذ الإجراءات الوقائية العاجلة في مواجهة تغير المناخ،حسب ما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تنص على أن "تتخذ الاطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التدرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع، كسبب لتأجيل إتخاذ هذه التدابير(66).

ويدعو إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، الدول إلى اعتماد الوقاية من الأضرار البيئية وإتخاذ تدابير، "في حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو لا سبيل إلى عكس اتجاهه، وفي سياق تغير المناخ، يتعلق عدم اليقين الان فقط بمدى الضرر الإضافي الذي سيسببه هذا التغير وفي هذه الظروف (67).

-مبدأ ضمان الإنصاف.

تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، ضمان الحق في التنمية لاحتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، على نحو منصف من خلال إتخاذ إجراءات في مواجهة تغير المناخ "على أساس الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وينبغي أن تعود جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ،بالنفع على شعوب البلدان النامية ،والشعوب الأصلية والشعوب المعرضة للمخاطر والأجيال المقبلة"(68) ،وقد تضمنت نصوص قانونية كثيرة هذا المبدأ،منها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ،وإعلان وبرنامج عمل فيينا والإعلان المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه".

-حشد الموارد المتاحة للتنمية المستدامة.

تقضي المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان بأن تلتزم الدول، بحشد أقصى قدر من الموارد المتاحة وتخصيصها للأعمال التدريبية، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لنهوض بالتنمية واعتماد تدابير معقولة لتعبئة الموارد المتاحة، لدرء الاضرار التي يتوقع أن يلحقها، تغير المناخ بحقوق الإنسان بهذا الالتزام. ويتم ذلك بحشد الموارد و إعداد تدابير مبتكرة، مثل فرض ضرائب على انبعاث الغازات، ووضع سياسات تنموية ،تتضمن تخفيف وطأة الآثار السلبية على الضعفاء والفقراء، وحشد موارد إضافية لتمويل جهود التخفيف والتكيف التي يُبتغى منها أن تعود بالنفع على أشد الناس فقراً وهميشاً(69).

-2الالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ.

نصت اتفاقية باريس لسنة 2015على أن البلدان ينبغي أن "تتكرم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال"، والدول ملزمة قانوناً باحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها والوفاء بها(70).

ويشمل كذلك الالتزام بدرء الأضرار المتوقعة، مثل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتوضح المفوضية السامية لحقوق الإنسان في "رسائلها الرئيسية بشأن حقوق النسان وتغير المناخ" الالتزامات السياسية الواقعة على عاتق الدول في مجال تغير المناخ، أن ذلك يتضمن:

-التخفيف من آثار تغير المناخ ومنع آثاره السلبية على حقوق الإنسان ، باحترام جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز ،وبحماية هذه الحقوق وإعمالها وتعزيزها، ويُعد عدم اتخاذ تدابير إيجابية لمنع الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان بسبب تغير المناخ، ومن بينها الأضرار المتوقعة على المدى الطويل، انتهاكاً لهذا الالتزام .

-التأكد من أن جميع الأشخاص لديهم القدرة اللازمة للتكيف مع تغير المناخ : ويجب على الدول أن تضمن اتخاذ تدابير التكيف المناسبة، لحماية وإعمال حقوق جميع الأشخاص، ولا سيما الأشخاص الأكثر عرضة للخطر من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل أولئك الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر (مثل الجزر الصغيرة، والمناطق الساحلية على ضفاف الأنهار والمنخفضة، القاحلة المناطق والأقطاب).

-ضمان المساءلة والانتصاف الفعال لأضرار حقوق الإنسان التي يسببها تغير المناخ : حيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، يلزم الدول بضمان سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان لما يسبب تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة والجفاف، في إلحاق أضرار بحقوق الإنسان بالملايين من السكان (71).

- ضمان تمتع الجميع بفوائد العلم وتطبيقاته : ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،على أن لكل فرد الحق للتمتع بفوائد العلم وتطبيقاته،و ينبغي لجميع الدول أن تدعم بنشاط تطوير ونشر تكنولوجيات جديدة، للتخفيف من حدة تغير المناخ وتكيف معه تقنيات الإنتاج والاستهلاك المستدامين، نظيفة بيئياً وسليمة ،ويجب أن تكون التقنيات ميسورة التكلفة، وينبغي أن تكون تكلفة تطويرها منصفة (72) .

وينبغي توزيع فوائدها بشكل عادل بين البلدان وداخلها،وينبغي أن يتم نقل التكنولوجيا بين الدول حسب الحاجة والملاءمة، لضمان استجابة دولية عادلة وشاملة وفعالة لتغير المناخ، كما ينبغي للدول أن تتخذ خطوات التأكد من أن أنظمة الملكية الفكرية العالمية ،لا تعرقل نشر تقنيات التخفيف والتكيف مع ضمان، أن تخلق هذه الأنظمة في نفس الوقت ،خوافز مناسبة للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،و حق السكان الأصليين في المشاركة في صنع القرارات ، والاستفادة من الاستخدامات الخاصة بهم ،و حماية المعارف والابتكارات والممارسات (73) .

3-المسؤوليات المشتركة للدول بشأن تغير المناخ.

تم اعتماد مفهوم المسؤوليات المشتركة للدول، بشأن تغير المناخ لأول مرة، في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، كما تم تبنيه في بروتوكول كيوتو لسنة 1997، وكذا إتفاق باريس لعام 2015، التي نصت على قيام مسؤوليات قانونية مشتركة للدول، في تحقيق مطلب حماية البيئة، على تباين درجاتها وقدراتها، حيث "سينفذ هذا الاتفاق على نحو يجسد الانصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة (74)".

ووفقا لهذه المسؤولية المشتركة، والتي ليست على نفس الدرجة والمعاملة، نظرا لإختلاف درجة المسؤولية، المرتبطة بوضعية كل دولة، ومدى نموها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، ومدى مساهمتها في حصول ظاهرة التغير المناخي، فكل الدول ملزمة بحماية الاجيال المقبلة ، واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ قوامها الأنصاف، ويدعو كل من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، وإعلان وبرنامج عمل فيينا وإعلان "المستقبل الذي نصبوا إليه"، إلى إعلان الحق في التنمية، سعياً لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة الإنمائية والبيئية تلبية منصفة.

و يمثل مفهوم المسؤوليات المشتركة للدول، أحد التحولات المهمة في مواجهة تغير المناخ، لما يحمله من معاني العدالة المناخية، ويؤسس لقيام التزامات عالمية لجميع الدول بشكل متباين، لتكييف سياساتها الحالية و المستقبلية، بما يتوافق مع إجراءات الحد من تغير المناخ .

وتضمن قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 10/4، الذي أقر فيه المجلس بآثار تغير المناخ السلبية على التمتع الفعلي بحقوق الانسان، واجب جميع الدول في ضمان احترام الالتزامات في إجراءاتها المتعلقة بتغير المناخ (75).
وتوسعت ديباجة اتفاق باريس في هذه الصياغة، داعية جميع الدول إلى أن تحترم وتعزز وتراعي، ما يقع على كل منها من التزامات بشأن حقوق الانسان، عندما تتخذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ (76).

كما تتضمن المسؤوليات المشتركة التضامن الدولي، لمواجهة تحديد تغير المناخ، بتقاسم الموارد والمعارف والتكنولوجيا، بغية تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وينبغي أن تكون المساعدة المناخية كافية وفعالة وشفافة وأن تدار عبر عمليات تشاركية وخاضعة للمساءلة وغير تمييزية، وأن تستهدف من هم في أمس الحاجة إليها من أفراداً وجماعات وشعوباً، وينبغي للدول أن تشارك في جهود تعاونية للتصدي للتشرد والهجرة بسبب المناخ وما ينشئ عنه من صراعات ومخاطر أمنية.

وتسعى المسؤولية المشتركة حسب برنارد ربر Bernard Reber ، إلى إقامة مسؤولية الدول في حماية البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً لأوسع تعاون ممكن وأكثر فاعلية وملاءمة، ومن ناحية أخرى مراعاة الظروف المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بمساهمة كل دولة، في المشكلة البيئية وقدرتها على المنع والتقليل والسيطرة على هذا التهديد (77).

ويمكن لمفهوم المسؤولية المشتركة أن يجعل من تحقيق مطلب العدالة المناخية، من خلال نظريات تكافؤ الفرص، مع التمييز بين المتطلبات المعيارية للتخفيف والتكيف، و في الواقع تطبيق هذه المسؤولية، يمر عبر مسار تعويض ضحايا الاحتباس الحراري، عن الضرر لحقهم على أساس الحكم على الخطأ، و مع مفهوم المسؤولية المشتركة، يتوسع فضاء العدالة التصحيحية، التي تسعى إلى إقرار المسؤولية عن الخطأ ، وإلقاء عبء التكيف مع تغير المناخ على الدول ، وعدالة التوزيع ، لتخفيف الاعباء بسبب تغير المناخ (78).

إن الدور المرجعي للبعد القانوني حسب ميشال بوربان Michel Bourban ، "يكمن في عدم المساواة المزدوجة في توزيع أسباب وآثار الاحتباس العالمي، بسلسلة من المظالم العالمية والمتوارثة بين الأجيال، تؤدي العلاقة القائمة بين المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتلك المعرضة لتأثيرات تغير المناخ، إلى فرض واجبات العدالة" (79).

ولذلك، فإن البعد القانوني في العدالة المناخية، يؤدي الى الانتقال من التركيز الوصفي في البعد السياسي ، إلى التركيز المعباري على حقوق الإنسان، المهدة بآثار تغير المناخ، فمنظومة حقوق الإنسان هي إطار معياري موضوعي للكشف عن المظالم المناخية الرئيسية، الكفيلة بحماية حتى أضعف مجموعات الأشخاص، المعرضين لتأثيرات تغير المناخ (80).

-إستنتاجات

من خلال تحليل الابعاد السياسية والقانونية لمفهوم العدالة المناخية توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها:

- أن مفهوم العدالة المناخية يستند الى جملة من المرتكزات القانونية والسياسية، للاستدلال على المسؤولية البشرية عن تأثيرات غازات الاحتباس الحراري ، على أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً في المجتمع، من خلال المعالجة الحاسمة لعدم المساواة، وتعزيز المناهج التحويلية لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ.

- على الرغم من عدم تجانس وجهات نظر العدالة المناخية، إلا أنها تمتلك قواسم مشتركة، وهي التركيز على جوانب الإنصاف والعدالة الملازمة لكليهما في آثار تغير المناخ، الناجمة عن نموذج النمو الاقتصادي للدول الصناعية، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على المناخ.
- ان مطالب العدالة المناخية تتجاوز في أبعادها السياسية والقانونية، جهود التقليل من إستهلاك الوقود الأحفوري، لقضايا مرتبطة بموازين القوى ، ونماذج التنمية وأساليب الإنتاج والاستهلاك في العالم، ولكن أيضاً بمسائل قانونية، تركز عليها في بناء ودعم خطاب مطالب حركات المجتمع المدني، والتي ترتبط بحقوق الانسان على نطاق أوسع.
- تكشف الابعاد السياسية و القانونية للعدالة المناخية، عن محددات التعاون الدولي لمواجهة مخاطر الاحتباس الحراري، حيث تبرز وراء الإجراءات المتخذة لصالح تنمية أكثر استدامة ، وراء التزامات مختلف الدول بخفض انبعاثاتها ، قضايا جيوسياسية كبيرة ، فليست كل البلدان متساوية في تغير المناخ او في سبل مواجهته.
- أصبحت العدالة المناخية نقطة محورية ، لتنظيم الشعوب والمجتمعات المهمشة في جميع أنحاء العالم، و من هذا المنظور، يمكن القول بأن العدالة المناخية في ابعادها السياسية و القانونية، توحد المطالب و الجهود و السياسات لمواجهة تحديات تغير المناخ.
- الهوامش:

(¹) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير "العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان"، بالجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الدورة العاشرة، تقرير رقم A/HRC/10/61، الأمم المتحدة، (نيويورك)، 15/01/2009، ص.5

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC10-150.pdf>

(²) اتفاقية باريس 2015، المادة 3

https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

(³) Eric A. Posner & Cass R. Sunstein, Climate Change Justice, Volume 96, Issue 5, June 2008, pp.1565-1612

(⁴) International Climate Justice Network, Bali Principles of Climate Justice, August 28, 2002,

<https://www.corpwatch.org/article/bali-principles-climate-justice>

(⁵) Barbara Adams and Gretchen Luchsinger: Climate Justice for a Changing Planet: A Primer for Policy Makers and NGOs, UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2009, p.33-36

(⁶) Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, International Bar Association, 2014, p.76

(⁷) Vanderheiden, Steve, Atmospheric Justice: A Political Theory of Climate Change, Oxford Scholarship Online, Oxford, 2008, p.18.

(⁸) اتفاقية باريس 2015، ديباجة، الفقرة 13

https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

(⁹) Reynolds, Michael: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, 2014 P.2

<https://biotech.law.lsu.edu/blog/Climate-Change-Justice-and-Human-Rights-Report-FULL.pdf>

(¹⁰) عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية- آفاق- تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017، ص.35.

(¹¹) David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014

(¹²) انظر: شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مجلة رؤى استراتيجية، مج: 1، ع: 1، ديسمبر 2012م، ص.100

(¹³) Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneepe J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012, P.23

(¹⁴) Robyn, Eckersley, Geopolitical Democracy in the Anthropocene, Political Studies, Vol 65, Issue 4, 2017, pp.983-999

- (¹⁵) Sonja klinsky& hadi dowlatabadi, conceptualization of justice in climate policy, *Climat policy*, volume9,2009-Issue 1, pp.88-108.
- (¹⁶) Vanderheiden, Steve, *Atmospheric Justice: A Political Theory of Climate Change*, Oxford Scholarship Online, Oxford,2008,p.46
- (¹⁷) Reynolds, Michael: *Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption*, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report,2014 P.2
<https://biotech.law.lsu.edu/blog/Climate-Change-Justice-and-Human-Rights-Report-FULL.pdf>
- (¹⁸) Mary Robinson Foundation climate justice, *Principles of Climate Justice*, p.1-3
<https://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2015/09/Principles-of-Climate-Justice.pdf>
- (¹⁹) Aykut Stefan, Dahan Amy : *Gouverner le climat ? 20 ans de négociations internationales*, Presses de Sciences Po,2015, p.372.
- (²⁰) Cripps Elizabeth: *What Climate Justice Means and Why We Should Care*, Bloomsbury Continuum ,2022, p.41
- (²¹) Kenny Bruno, Joshua Karliner, China Brotsky: *Greenhouse Gangsters vs. Climate Justice*, TRAC Transnational Resource and Action Center,1999, p.17
- (²²) Vanderheiden Steve: *Ethics & International Affairs*, Volume 25, Issue 1, Spring 2011, pp. 65 - 84
- (²³) Ibid
- (²⁴) Kenny Bruno, Joshua Karliner, China Brotsky: *Greenhouse*, Loc.cit, p.3
- (²⁵) CANEY, Simon « Cosmopolitan justice, responsibility and climate change », *Leiden Journal of International Law*, vol. 18,2005, pp.747-777
- (²⁶) CANEY, Simon « Cosmopolitan justice, responsibility and climate change », *Leiden Journal of International Law*, vol. 18,2005, pp.747-777
- (²⁷) Déclaration du Sommet du Groupe G77", La Havana, 12-14/4/2000
- (²⁸) Néron,Pierre-Yves, *Penser la justice climatique, Éthique Publique. Revue Internationale D'Éthique Sociétale Et Gouvernementale*, vol. 14, n° 1,2012, p.1-18.
- (²⁹) Grasso Marco, Markowitz M Ezra : the moral complexity of climate change and the need for a multidisciplinary perspective on climate ethics. *Climatic Change* 130, 2015, p.329
- (³⁰) Johansson-Stenman, O. and J. Konow (2010): *Fairness Concerns in Environmental Economics – Do They Really Matter and if so, how? Working paper presented at the workshop Behavioral economics: What can it contribute to environmental and resource economics? In Bellingham 2009*.p.1
<http://hdl.handle.net/2077/21425>
- (³¹) Walker, Gordon: *Environmental justice, impact assessment and the politics of knowledge: The implications of assessing the social distribution of environmental outcomes. Environmental Impact Assessment Review* 30 ,2010, pp.312-318.
- (³²) Caney Simon: *Climate Change in: Olsaretti Serena: The Oxford Handbook of Distributive Justice*, Oxford University Press,2018.
- (³³) Moellendorf, Darrell: *Climate change and global justice*, WIREs Climate Change, Volume3, Issue2, March/April 2012, Pages 131-143
- (³⁴) CUOMO, CHRIS J.: *Responsibility and Identity in Global Justice (FALL 2011)*, pp. 690-714
- (³⁵) Cripps Elizabeth: *What Climate Justice Means*, Op.cit, p.43.
- (³⁶) Chauvier Stéphane : *LES PRINCIPES DE LA JUSTICE DISTRIBUTIVE SONT-ILS APPLICABLES AUX NATIONS ?* *Revue de métaphysique et de morale*, Presses Universitaires de France, pp. 123 – 143.
- (³⁷) Vogler, John: *Climate Change in World Politics (Energy, Climate and the Environment)*, Palgrave Macmillan ,2016, p.89
- (³⁸) Caney, Simon: *Human rights, climate change, and discounting. Environmental Politics*, 17(4),2008, pp.536–555.
- (³⁹) Vanderheide, Steve: *limate change, environmental rights, and emissions shares. In S. Vanderheiden, Political theory and global climate change. Cambridge, MA: MIT Press, 2008*, pp. 3–66.
- (⁴⁰) Vanderheiden, Steve, *Atmospheric Justice: A Political Theory of Climate Change*, Oxford University Press,2008, p.104
- (⁴¹) Shue Henry. *Subsistence emissions and luxury emissions. Law Policy*, Volume15, Issue1,1993, pp.39–59.

- (⁴²) Grubb, Michael Grubb: Seeking fair weather: Ethics and the international debate on climate change. International Affairs, 71 (3), 1995, pp. 463-496
- (⁴³) Neumayer, Eric: defense of historical accountability for greenhouse gas emissions. Ecological economics, 33 (2), 2000, pp. 185-192.
- (⁴⁴) Loc. cit
- (⁴⁵) Beckerman Wilfred, Joanna Pasek, Justice, Posterity and the Environment. Oxford University Press, 2001, p. 32
- (⁴⁶) Caney, Simon: Human rights, climate change, and discounting in Karen O'Brien, Asunción Lera St. Clair And Berit Kristoffersen, Climate Change, Ethics, and Human Security (eds O'Brien, K. & St Clair, A. L.), Cambridge University Press, 2009, p. 120.
- (⁴⁷) Miller, David. Global justice and climate change: How should responsibilities be distributed, Tanner Lectures on Human Values, Tsinghua University, Beijing, 2008, p. 141.
https://tannerlectures.utah.edu/_resources/documents/a-to-z/m/Miller_08.pdf
- (⁴⁸) Tim Hayward, Climate change and ethics: Ethics & International Affairs, Volume 21, Issue 4, Winter 2007, pp. 431- 450
- (⁴⁹) Wolfgang Sachs and Tilman Santarius: Fair Future Resource Conflicts, Security and Global Justice: A Report of the Wuppertal Institute for Climate, Environment and Energy, Zed Books, 2007, p. 135.
- (⁵⁰) Kramer, M., Simmonds, N. & Steiner, H. A Debate over Rights: Philosophical Enquiries, Oxford University. Press, 1998, p. 12.
- (⁵¹) Vanderheiden, Steve, Atmospheric Justice, Op.cit, p. 186.
- (⁵²) Gardiner, Stephen Mark: A Perfect Moral Storm: The Ethical Tragedy of Climate Change, Oxford University Press, 2011, p. 145
- (⁵³) Lawrence Peter: Justice for Future Generations Climate Change and International Law, Edward Elgar Pub, 2014, p. 30.

(⁵⁴) مصدر سابق، اتفاق باريس 2015، ديباجة، الفقرة 11.

- (⁵⁵) Heeger Robert: Climate Change and Responsibility to Future Generations: Reflections on the Normative Questions, De Ethica. A Journal of Philosophical, Theological and Applied Ethics, vol 1.1, 2014, pp. 9-16
https://www.researchgate.net/publication/269503569_Climate_Change_and_Responsibility_to_Future_Generations_Reflections_on_the_Normative_Questions
- (⁵⁶) vanderheiden steve: Atmospheric Justice :A Political Theory of Climate Change, Oxford University Press, 2008, p. 112
- (⁵⁷) Gardiner, Stephen Mark, Op.cit, p. 148
- (⁵⁸) Eric Posner and David Weisbach, Op.cit, p. 53
- (⁵⁹) Mary Robinson Foundation climate justice, Op.cit, p. 3.
- (⁶⁰) Caney, Simon: cosmopolitan justice Responsibility, and Global Climate Change, Leiden Journal of International Law, Volume 18, Issue 4, December 2005, pp. 747 – 775.

(⁶¹) لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ، الوثيقة E/CN.17/1997/8، 1997، المادة الثالثة الفقرة الثالثة.

(⁶²) اتفاق باريس 2015، مصدر سابق، المادة الثانية، الفقرة السابعة.

(⁶³) UNDP, Governance for sustainable Human developmen, A undp Policy Document, Januray 1997. pp. 11
www.mirror.undp.org/magnet/Policy

(⁶⁴) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 161/295، بتاريخ 13 سبتمبر المتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وثيقة رقم A/RES/61/295، المادة 27 الفقرة الأولى.

(⁶⁵) نفس المصدر، المادة 12.

(⁶⁶) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 9 ماي 1992، الوثيقة GE.05-62221 (F) المادة الثالثة الفقرة الثالثة.

(⁶⁷) لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ، الوثيقة E/CN.17/1997/8، 1997، المادة الثالثة الفقرة الثالثة.

(⁶⁸) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Key Messages, Op.cit. p. 2

(⁶⁹) Ibid

(⁷⁰) اتفاقية باريس 2015، مصدر سابق، الفقرة 11 من الديباجة

(⁷¹) راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية 2011م "الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع"، نيويورك، 2011م، ص 18.

<http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr11.shtml>

(⁷²) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Key Messages, Op.cit.p.2

(⁷³) Ibid

(⁷⁴) اتفاق باريس 2015، مصدر سابق، المادة 2 الفقرة الثانية.

Conseil des droits de l'homme, Résolution 10/4. Droits de l'homme et changements climatiques, 25 mars 2009, (⁷⁵)

https://ap.ohchr.org/documents/F/HRC/resolutions/A_HRC_RES_10_4.pdf

(⁷⁶) ديباجة اتفاقية باريس 2015، مصدر سابق، الفقرة الخامسة.

(⁷⁷) Reber, Bernard : Sens des responsabilités dans la gouvernance climatique, Revue de métaphysique et de morale, volume 1, N° 89, 2016, pp. 103 - 118.

(⁷⁸) Ibid.

(⁷⁹) Bourban, Michel : Penser la justice climatique, PUF, 2018, p.69

(⁸⁰) Ibid

المراجع:

1- باللغة العربية.

1- التشريعات

- باللغة العربية.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 9 ماي 1992، الوثيقة GE.05-62221 (F)

1- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير "العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان"، بالجمعية العامة، مجلس

2- حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، تقرير رقم A/HRC/10/61، الأمم المتحدة (نيويورك)، 15/01/2009م،

3- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 161/295، بتاريخ 13 سبتمبر المتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وثيقة رقم A/RES/61/295.

4- اتفاقية باريس 2015

6- لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ، الوثيقة 1997.E/CN.17/1997/8،

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية 2011م "الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع"، نيويورك، 2011.

8- مجلس حقوق الإنسان، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 21/41 لحقوق الإنسان وتغير المناخ، الصادر في 12 جويلية 2019.

- باللغة الإنجليزية.

1-Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, International Bar Association, 2014.

2- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Key Messages on Human Rights and Climate Change, United Nations.

2- الكتب

- باللغة العربية

1- عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية- آفاق- تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017.

2- باللغات الأجنبية.

1- الكتب

- 1- Bruno Kenny, Joshua Karliner, China Brotsky: Greenhouse Gangsters vs. Climate Justice, TRAC Transnational Resource and Action Center,1999.
- 2- Elizabeth Cripps: What Climate Justice Means and Why We Should Care, Bloomsbury Continuum ,2022.
- 3- David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014.
- 4- John Vogler: Climate Change in World Politics (Energy, Climate and the Environment), Palgrave Macmillan ,2016.
- 5- Michel Bourban : Penser la justice climatique, PUF,2018.
- 6- Michael Reynolds: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report,2014.
- 7- Peter Lawrence: Justice for Future Generations Climate Change and International Law, Edward Elgar Pub,2014.
- 8- Stefan Aykut, Dahan Amy : Gouverner le climat ? 20 ans de négociations internationales, Presses de Sciences Po,2015.
- 9- Steve Vanderheiden, Atmospheric Justice: A Political Theory of Climate Change, Oxford University Press,2008.
- 10- Stephen Mark Gardiner: A Perfect Moral Storm: The Ethical Tragedy of Climate Change, Oxford University Press,2011
- 11- Serena Olsaretti: The Oxford Handbook of Distributive Justice, Oxford University Press,2018.
- 12- Wilfred Beckerman, Joanna Pasek, Justice, Posterity and the Environment. Oxford University Press,2001.

2-الدوريات

-باللغة العربية.

2- شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مجلة رؤى استراتيجية، مج: 1، ع: 1، ديسمبر 2012م

-باللغات الاجنبية

- 1-Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012.
- 2- Barbara Adams and Gretchen Luchsinger: Climate Justice for a Changing Planet: A Primer for Policy Makers and NGOs, UNITED NATIONS ,New York and Geneva, 2009,p.33-36.
- 3- CHRIS J CUOMO: Responsibility and Identity in Global Justice (FALL 2011). pp. 690-714
- 4- Darrell Moellendorf: Climate change and global justice, WIREs Climate Change, Volume3, Issue2, March/April 2012, Pages 131-143.
- 5- Eckersley Robyn, Geopolitical Democracy in the Anthropocene. Political Studies: volume 65 Issue 1, 2017,pp. 983-999.
- 6-Eric A. Posner & Cass R. Sunstein, Climate Change Justice. Volume 96, Issue 5 ,June 2008,pp.1565-1612.
- 7- Eric Neumayer: defense of historical accountability for greenhouse gas emissions. Ecological economics, 33 (2).2000, pp.185-192.
- 8- Gordon Walker: Environmental justice, impact assessment and the politics of knowledge: The implications of assessing the social distribution of environmental outcomes. Environmental Impact Assessment Review 30 ,2010, pp.312-318.
- 9- Marco Grasso, Markowitz M Ezra: the moral complexity of climate change and the need for a multidisciplinary perspective on climate ethics. Climatic Change ,130, 2015.
- 10- Michael Grubb: Seeking fair weather: Ethics and the international debate on climate change. International Affairs, 71 (3),1995, pp.463-496.
- 11- Michael Reynolds: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption, International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, 2014.
- 12-Olof Johansson-Stenman and James Konow: Fairness Concerns in Environmental Economics: Do They Really Matter and If So How? Working papers in economics, N° 398, November 2009.
- 13- Reber Bernard: Sens des responsabilités dans la gouvernance climatique, Revue de métaphysique et de morale, volume 1, N° 89, 2016, p. 103 - 118.
- 14- Robert Heeger: Climate Change and Responsibility to Future Generations: Reflections on the Normative Questions, De Ethica. A Journal of Philosophical, Theological and Applied Ethics,vol 1.1, 2014,pp.9-16.

- 15- Pierre-Yves Néron, Penser la justice climatique, Éthique Publique. Revue Internationale D'Éthique Sociétale Et Gouvernementale, vol. 14, n° 1, 2012, p.1-18.
- 16- Sonja klinsky& hadi dowlatabadi, conceptualization of justice in climate policy, Climat policy, volume9, 2009-Issue 1, pp.88-108.
- 17- Steve Vanderheiden: Ethics & International Affairs, Volume 25 ,Issue 1, Spring 2011, pp.65- 84
- 18- Simon CANEY: Cosmopolitan justice, responsibility and climate change. *Leiden Journal of International Law*, vol. 18, 2005, pp.747-777
- 19- Simon Caney: Human rights, climate change, and discounting. *Environmental Politics*, 17(4), 2008, pp.536-555.
- 20- Stéphane Chauvier: les principes de la justice distributive sont-ils applicables aux nations? *Revue de métaphysique et de morale*, Presses Universitaires de France, pp.123-143.
- 21- Tim Hayward: *Ethics & International Affairs*, Volume 21, Issue 4, Winter 2007, pp.431- 450

3-المواقع

- 1- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC10-150.pdf>
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية
<http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr11.shtml>
- 3- The UNFCCC secretariat (UN Climate Change)
https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf
- 4- International Climate Justice Network
<https://www.corpwatch.org/article/bali-principles-climate-justice>
- 5- Mary Robinson Foundation climate justice
<https://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2015/09/Principles-of-Climate-Justice.pdf>
- 6- Tsinghua University, Beijing
https://tannerlectures.utah.edu/_resources/documents/a-to-z/m/Miller_08.pdf
- 7- UNDP, Governance for sustainable Human development
www.mirror.undp.org/magnet/Policy
- 8- Oxford Handbooks Online
<https://academic.oup.com/pages/purchasing/institutional-books-products/oxford-handbooks-online>